هنا في صفارقى النبي وامرائي مع ان اللغة امرى ومنه في التنزيل يبدى الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدأ وروي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا جار فان الركب قد صار واي بضم الراء في يا جار فقال الكاتب بالسيد الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة لامحالة لتناسب مضاربة وجعل من هذه القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف لكونه علما للنفس مؤنثا ويعبرون عن هذه التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا التناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا للتناسب فواصل الاية فقوله يليه لم نقصد به اتمام التعليل قوله سلاسلا واغلالا لاثبات المجموع اه اراد ان ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصد تمثيل للمجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامها قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان تقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام بيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا قوله فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المص لكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فالاكب جمع الكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء بابار وواكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة والتعروف مخلفة على ما في الصحاح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وذكر المحقق الرضي ان العدل

افراد

افراد الاسم لا الخروج فان الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا اشتراك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الباء المصدر الى المفعول كما يقال المضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الباء في غاية الشيوع يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت للمعنيين وما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان معناه لكان ضرب زيد الا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل فلا يكون خارجا بقوله على جهة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع المصدر الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه بهيئة الفعل المجهول واذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اذا مال وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الحال التحال اي كذا في القاموس والاولى الى كون العدل المتحري بمعنى التبعيد دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل من الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئته والله در نظر ابن الحاجب صاحب فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الاسم اي خروجا او لا يسمى عدلا قوله اي عن صورته الخ فسر الصيغة بالصورة لان مادة الصيغة قد يطلق على الكلمة

الاولى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)